مشاركة يمنية في الاجتماعات الإقليمية الخاصة بتسهيل التجارة:

زمام: اليمن يحظى بمنحة تمويلية من قبل البنك الإسلامي للتنمية

■ ،،صنعاء/ سبأ

عاد إلى صنعاء أمس رئيس مصلحة الجمارك محمد زمام بعد مشاركته في الاجتماعات الإقليمية الخاصة بتسهيل التجارة وتحديث الإدارات الجمركية والتجارية في الدول الإسلامية التي اختتمت أعمالها في العاصمة التركيه انقره الأسبوع الماضي.

وأوضح رئيس مصلحة الجمارك لـ(سبأ) أن الاجتماعات خرجت بقرارات وتوصيات تخدم العمل الجمركي في الدول الأعضاء بالمؤتمر الإسلامي.. مبينا أنه تم الموافقة على القيام بدراسة المعوقات والصعوبات التي تواجه التجارة وتمويلها من قبل البنك الإسلامي للتنمية .

وقال زمام "إن اليمن حظيت بمنحة تمويليه من قبل البنك الإسلامي للتنمية وسيتم متابعتها من قبل ممثل البنك الإسلامي في اليمن "

وأشار إلى انه تم في الاجتماع الاجتماع القادم بعد ثلاثة أشهر أوفي العاصمة الأردنية عمان خلال تدشين مشروع وتطوير وتحديث الجمارك اليمنية برعاية منظمة الجمارك العالمية في يناير ٢٠١٢م.

ولفت زمام إلى أن الأهم في ذلك هو استعداد الجانب التركي في تقديم كافة المساعدات الجمركية للجانب اليمني في المجالات الفنية والتقنية والمعلومات والاستفادة من التجربة التركية في المجال الجمركي كونها تميزت بتحديث متكامل و ارتبطت بالجمارك الأوروبية كما أن هناك توصية من منظمة الجمارك العالمية بالاستفادة من التجربة التركية .

وقال " هناك توصية من منظمة الجمارك العالمية بالاستفادة من التجربة التركية في الآلات والمعدات والإجراءات خاصة فيما يتعلق بالمنافذ الجمركية البرية خاصة وأن تركيا لديها جمارك برية مع سوريا وغيرها من الدول أوروبية وغير أوروبية.

ونوه أنه سيتم ترجمة ما تم الاتفاق عليه إلى خطوات عملية تبدأ في شهري ديسمبر القادم ويناير".

مراجعة وتقييم ما تم تنفيذه للاتفاقيات التي أقرت في مؤتمر الاقتصاد الإسلامي و المتعلقة بتسهيل التجارة بين دول الإقليم وتسهيل العقبات والتي من ضمنها الإجراءات الجمركية ووضع إطار عام لعمل الإدارات الجمركية في الدول الإسلامية وغيرها من المواضيع الخاصة بالعمل الجمركي والتجاري .

ونوه رئيس مصلحة الجمارك بأنه بحث على هامش الاجتماع مع رئيس مصلحة الجمارك التركية العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها وتطويرها خاصة في المجال الجمركي.. مضيفا بأنه تم الإطلاع على الإطار العام للاتفاقية الخاصة بالجمارك تنفيذا لما تم التوصل إليه الجانبين خلال زيارة الرئيس التركي لليمن العام الماضي وأنه سيتم توقيع على الاتفاقية إما في صنعاء خلال

إفراغ ٤٨ ألف طن متري من مادة الديزل بميناء الزيت بعدن

■ ،،عدن/ سبأ

أفرغت أمس في ميناء الزيت بمصفاة عدن ٤٨ ألف طن متري من مادة الديزل الواصلة من ميناء "الرويس" الإماراتي.

وأفادت بيانات حركة النشاط الملاحي بالميناء حصلت وكالة الأنباء اليمنية(سبأ) على نسخة منها أن شحنة الديزل التي أفرغتها ناقلة النفط البهامية "جلف مون" ستوزع على كافة محطات الوقود العاملة في محافظات الجمهورية.

وأشارت إلى أن سفنا تجارية محملة بمواد غذائية من القمح والسكر والأرز والألبان الجافة ومواد البناء والمحروقات تنتظر دورها للدخول إلى ميناء عدن والحاويات لتفريغ حمولتها من السلع والمعدات الفنية الخاصة بالمشاريع التنموية الاستثمارية للقطاع الخاص.

بتكلفة ١٧ مليار ريال

منح تراخيص استثمارية لـ ٩ مشاريع بعدن

■ عدن/سبأ

منح مكتب الهيئة العامة للاستثمار بمحافظة عدن في الفترة من يناير حتى النصف الأول من نوفمبر الجاري تراخيص استثمارية لتسعة مشاريع في القطاعات الصناعية والسياحية والسكنية والخدمات والصحة بتكلفة ١٧ ملياراً و٣١ مليوناً و٥٠٠ ألف ريال.

وأوضحت إحصائية النشاط الاستثماري لمكتب الهيئة حصلت وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ على نسخة منها أن تلك المشاريع التي توزعت بواقع مشروعين في القطاعات الصناعية والسياحية والخدمات والصحة ومشروع سمكي وفرت فرص عمل لـ ١٨٥ شخصا، مؤهلين لإدارة وتنفيذ تلك المشاريع التي تنفذ في عدن.

استيعاب العمالة أكبر دعم اقتصادي تقدمه دول الخليج لليمن

■ ،،كتب/عبدالله الخولاني

أكدت دراسة حديثة أن العمالة اليمنية تشكل البديل الأفضل للعمالة الأجنبية في الخليج العربي ، كما أن زيادة حصة اليمن من حجم العمالة في الخليج أكبر دعم اقتصادي قد تقدمه دول الخليج لليمن .

وأوضحت الدراسة الموسومة بمجالات العمل المتاحة في سوق العمل الخليجية والتي أعدها ناجي الحرازي أن الفرص المتاحة للعمالة اليمنية الماهرة في الخليج ستعمل على امتصاص القوى العاملة الكبيرة العاطلة باليمن، وخاصة بعد المباحثات اليمنية الخليجية الأخيرة والتي أعطت الأولوية للعمالة اليمنية شريطة توفير الاختصاصات المطلوبة وتقديمها للمجلس للعمل على استيعابها فضلاً عن إبداء المملكة العربية السعودية موافقتها بقبول ١٠ آلاف عامل شهرياً بشرط تمتعهم بالمؤهلات والمهارات التي تضمن لهم المنافسة.

وبحسب الدراسة فإن دول مجلس التعاون الخليجي تستطيع منح اليمن نسبة ٢٠٪ من قوة العمل المشتغلة في قطاعات (التجارة، والمطاعم، والفنادق، والصيانة، والبناء والتشييد)، مما يساهم في استيعاب ٩٠٠ ألف عامل يمني، مما سيساعد في حل الاختناقات التي يواجهها سوق العمل في البلاد ويحدّ من نسبة البطال (حسب ما جاء في الدراسة) .

مشيرة إلى أن ٨٢٪ في المتوسط من إجمالي قوة العمل الوافدة في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الكويت على التوالي هم أساساً من ذوي المهارة المحدودة والبعض منها تحمل مؤهلاً تعليمياً دون الثانوية كما أن هناك فرص عمل لها علاقة بمخرجات التعليم المهني في اليمن ، لكن تبقى المعضلة في كيفية تواصل هؤلاء الذين لم يتسن لهم العثور على فرص عمل في الداخل ، مع الفرص المتاحة في دول الخليج .

وأكدت أن أصحاب التخصصات الفنية والمهنية اليمنية يمكنهم المنافسة إذا ما أتيحت لهم الفرصة ، وتوفرت التسهيلات الممنوحة أو التي يتمتع بها غيرهم من حملة جوازات السفر غير اليمنية حيث تشير المعلومات المتوفرة إلى أن العامل أو الموظف أو الطبيب اليمني وغيرهم من أصحاب القدرات والمؤهلات لا يقلّون كفاءة عن غيرهم ، وبالتالي فإن بإمكانهم المنافسة إذا ما أتيحت لهم الفرصة ، وتوفرت التسهيلات الممنوحة أو التي يتمتع بها غيرهم .

وبينت أن فرص العمل المتوفرة والتي يمكن للعمالة اليمنية العمل فيها المجالات الخدمية (فنادق ومطاعم ووسائل نقل عامة أو خاصة- وخدمات منزلية) والإنشاءات والمقاولات المعمارية (مبان وطرق و منشآت خدمية) والمجالات الصحية (حيث نلاحظ إستقرار العديد من الأطباء اليمنيين في مستشفيات الخليج) بالإضافة إلى القطاع حكومي (وظائف حكومية مكتبية وتعليمية وصحية ودينية (في المساجد) وغيرها)

وكذا المجالات التعليمية (في المعاهد والجامعات الخليجية التي باتت تستعين بالخبرات اليمنية) وما تبقى من القطاع الخاص (تجارة ومصارف وإستثمارات مهام سكرتارية وتقنية معلومات و إعلام إضافة إلى العمالة الالكترونية – هندسة ، كمبيوتر، برمجيات – وغيرها) كما بدأت الحكومة اليمنية إجراءات عملية تستهدف تحديث احتياجات سوق العمل وتأهيل عمالة يمنية ماهرة تلبي احتياجات السوق المحلية والخليجي حيث كشف تقرير حكومي حديث عن استكمال إعادة تأهيل " ٦٤" معهدا متخصصا في التعليم الصناعي والزراعي والتجاري والفندقي والسمكي موزعة على كافة محافظات الجمهورية.. مبينًا أنه تم تشغيل ستة معاهد من إجمالي " ٢٢" معهدا قيد التجهيز حاليا .

ولفت التقرير إلى أن اليمن بصدد استكمال إنشاء وتجهيز " ٧٠" معهدا بحلول العام ٢٠١٤م تنفيذا لإستراتيجية حكومية دشن تنفيذها في العام ٢٠٠٤م بهدف خلق بنية تحتية للتعليم المتخصص المتوائم واحتياجات السوق .

أسعار الأدوية تزيد من معاناة المرضى في اليمن

قضية ارتفاع سعر الدواء أصبحت تؤرق الجميع على حد سواء فالمريض لا يكفيه هم المرض وإنما يحمل أيضا هم الدواء هذا إن وجد. وبات الكثير من الناس لا يستطيعون شراء أدويتهم لغلاء أسعارها مستوردة كانت أم مصنعة محليا لا فرق ودونما رقيب ,بل على العكس هناك الكثيرون ممن يسوقون لزيادة أسعارها دون النظر للأوضاع الحياتية والمعيشية للناس.

مما يحدو بالكثيرين لإحضاره من الخارج بأسعار تصل إلى النصف وأحيانا أكثر مع العلم أن الأدوية معفية من الجمارك ومع هذا فالأسعار مرتفعة وخاصة الضرورية منها للمرضى الذين لا يستطيعون الاستمرار في الحياة بدونها.

تحقيق/عبدالله الخولاني

● قطاع الدواء له وضع خاص يستلزم توفير جميع الأدوية الأساسية والحيوية ويجب قياس مدى توفر الدواء بين فترة وأخرى حتى لا تحدث أزمة في أي دواء يمس حياة المريض وأيضا ومن الضروري أن يناسب سعر الدواء مستوى دخل الفرد.

الدواء الأغلى

كثير من المرضى يتفاجأ بإصرار الصيدليات بيع الأدوية الأغلى ثمنا بينما يوجد لديه نفس النوع والتأثير والتركيبة ولكن صناعة عربية ليس هذا وحسب بل هناك إهدار كبير في الأدوية من حيث صرف الدواء من الصيدليات الأهلية بكميات كبيرة لا يحتاجها المريض وبذلك يكون السعر مضاعفاً فالمريض مثلا لا يحتاج سوى نصف كمية الدواء الموجود في العلبة ويدفع ثمن الموجود في كل العلبة فهذا يعد إهداراً في الدواء وعبئاً على المريض فلماذا لا يتم تقنين صرف الدواء بالمقدار الذي يحتاجه المريض؟

أوضاع

محمد النمري _ممرض يقول الوضع في صيدليات المستشفيات الحكومية ينقسم إلى وضعين الأول لا توجد أدوية سوى الأدوية المسكنة والمعروفة لدى العامة والثاني إن وجدت بعض الأدوية توجد بكميات قليلة وبالذات لاصحاب الأمراض المزمنة

باهظة

يقول: الدكتور سامي الوادعي استشاري باطنية: بالنسبة لا سعار الأدوية لدينا مرتفعة وباهظة مقارنة بالدول الأخرى وقد يصل ذلك إلى أكثر من الضعف في بعضها وخاصة الدول المجاورة لذا قد يلجأ بعض المواطنين ممن يعانون من أمراض مزمنة كالسكر والضغط والصرع...الخ إلى شراء أدوية هذه الأمراض من بعض الدول الأخرى ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار الأدوية التي تصنع محليا وربما يعود هذا الارتفاع في الأسعار إلى ارتفاع تكلفة المواد الداخلة في تكوين الدواء.

ويضيف الوادعي بالنسبة لبيع الدواء من قبل الصيدليات الخاصة فهذا يعتمد على جودة تصنيع الدواء التي تختلف باختلاف الشركة المصنعة والدولة التي تم إعداد الدواء بها وخاصة إذا وأن هناك نسبة ربح ثابتة تتحصل عليها الصيدلية الخاصة من تسعيرة الدواء المقررة من قبل الشركة والتي توضع على الغلاف لذا للأسف قد يحرص بعض الصيادلة في بعض الصيدليات الخاصة على بيع الدواء الأغلى سعرا لارتفاع نسبة الربح لديه، وكذلك رغبة بعض المستهلكين في الدواء المصنع في الدول المتقدمة.

تكاليف

ويشير إلى أن الأدوية بصفة عامة ضرورية للمريض ولكن هناك أدوية الأمراض المزمنة التي يكون المريض بأمس الحاجة إليها لأنه يعتمد عليها كلية ومنها أدوية السكر، والضغط، والربو وبالطبع قد يحتاج المريض لبعض الأدوية غير المتوفرة التي تعد رفيقة دربه الصحي وتوجد هذه الأدوية بأسعار تعد مرتفعة خصوصاً إذا كان المرض مزمنا مقارنة بعلاج يكون غالي السعر أضف أدوية الكلسترول والتي تعد غالية الثمن واقل فترة للعلاج بها تكون مدة سنة وكذلك القلب فلك أن تتخيل كم سيدفع هذا المبتلى بالمرض خاصة إذا كان من ذوي الدخل المحدود و سيكون الأمر مرهقا ومكلفا وقد يحرم من شراء بعض الضروريات لتوفير ثمن الدواء.

ارتفاع

ارتفعت أسعار الأدوية بالصيدليات بصورة مضطردة بنسب تراوحت من٢٠٪ إلى ٣٠٪ وخاصة أدوية الأطفال والربو وعزت مصادر صيدلانية .

جمعية حماية المستهلك تؤكد إن ما يحدث الآن من ارتفاع في أسعار الأدوية ليس له علاقة بالدولار وانتقدت ما أسمته بالفوضى وغياب الرقابة في خطوة جديدة، ولكنها مألوفة، قامت معظم شركات الأدوية في بلادنا برفع أسعار منتجاتها.

حيث شملت الزيادة أكثر معظم الأصناف ولكن اختلفت النسبة التي رفعت بها كل شركة من قيمة منتجاتها، كما اختلفت من دواء إلى آخر، فتراوحت نسب الزيادة ما بين ١٠٪ و ٢٥٪، ووصلت في بعض الأصناف إلى ٣٥ ٪.

جنون

في الوقت الذي تزداد فيه أسعار الدواء بجنون يجعل معظم هذه المنتجات عسيرة المنال للشريحة العظمى من محدودي ، نجد زيادة جنونية في عدد مندوبي مبيعات شركات الأدوية الذين يدورون على جميع الأطباء والمراكز الطبية والمستشفيات لتوزيع الدعايات والعينات المجانية لترويج سلعهم في الأوساط الطبية، بكل ما يكلفه هذا من أموال .

عملات أخرى

يؤكد موردو الأدوية إن هناك أدوية يتم استيرادها بعملة اليورو وأخرى يتم استيرادها بالجنيه الإسترليني والفرنك السويسري، وكلها عملات ارتفعت كثيرا مقابل الدولار، كما أن تراجع الدولار انعكس إيجابا على أسعار الأدوية في المنطقة؛ بسبب ارتفاع أسعار الأدوية في الدول التي تتعامل بالدولار، إضافة إلى زيادة تكاليف الشحن من تلك الأماكن البعيدة.

أما سعيد السامعي مورد أدوية – فقد رفض اتهام الشركات الموردة بالوقوف خلف زيادة الأسعار.

متهما الشركات الموردة للأدوية بالوقوف خلف زيادات الأسعار فهي من وجهة نظره تفسد الأطباء بالمؤتمرات والسفريات والهدايا حتى يصفوا أدويتها للمرضى وأضاف إن الحل العملي يكون بتعميم برامج التأمين الصحي، وهذا الحل سيرفع عبء فاتورة الدواء عن المرضى.

٢,١ مليار دولار الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية

■ ،،خاص/الثورة

بلغت الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية في نهاية شهر أغسطس٢٠١١م نحو ٤٦٥,٨ مليار ريال تعادل ٢١٧٨,٨ مليون دولار مقارنة مع ٤٧٢,٧ مليار ريال تعادل ٢٢١٠,٨ مليون دولار في نهاية يوليو٢٠١١م بانخفاض قدره ٦,٨ مليار ريال وبنسبة ١,٥٪ .

وبينت نشرة التطورات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي أن الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية كانت في أغسطس ٢٠١٠م نحو ٤٧٥,٥ مليار ريال تعادل ٢٢١٠,٥ مليون دولار ، وبالتالي فقد انخفضت الأصول الخارجية للبنوك بنحو ٩,٧ مليار ريال تعادل ٣١,٧ مليون دولار .